



التنظيم الإداري لتطبيق نظام الإنذار المبكر ودوره في إدارة ومواجهة الازمات الامنية

الأستاذ المساعد الدكتور

نذير ثابت محمدعلي

كلية الإمام الأعظم الجامعة - بغداد

ملخص

إن جريمة الإبادة الجماعية ليست جريمة مفاجئة بل هي نتيجة لعملية طويلة الأمد ومتعمدة يمكن إيقافها ومواجهتها قبل أن تبدأ أفعال الإبادة والقتل، فإذا كان التدخل العسكري وحده هو الذي سيوقف الإبادة الجماعية بمجرد بدء وقوعها إلا أن هناك العديد من الإجراءات غير المواجهة العسكرية يمكن أن تعطل عملية الإبادة الجماعية وتوقف أثرها قبل أن تصل إلى تلك المرحلة، ومن هذه الإجراءات ما يعرف بنظام الإنذار المبكر الذي هو عبارة تقييم لاحتمال اندلاع نزاع أو احتمالية حدوث تصعيد معين في إطار معين من الأفعال المكونة لجريمة الإبادة الجماعية. وعادة ما يتم توجيه عمليات الإنذار المبكر من خلال تقييم المخاطر السابقة في البلدان أو المناطق المعرضة لخطر كبير بحدوث جرائم إنسانية، حيث يتطلب العمل على منع الإبادة الجماعية في المستقبل فهم كيفية حدوث هذه الأحداث، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بعلامات التحذير والسلوكيات البشرية التي تجعل من جرائم الإبادة الجماعية محتملة وممكنة الوقوع. ويتم استخدام نظام الإنذار المبكر كعملية مستمرة مقسمة إلى عدة مراحل تخضع لمراجعة مستمرة، وتمثل كل مرحلة من هذه المراحل نوعاً مختلفاً من جمع المعلومات وتحليلها ضمن مدد زمنية مختلفة تشكل معاً عملية شفافة وقابلة للتكرار تلبي متطلبات المعلومات من أجل الإنذار المبكر والوقاية الفعالة من جريمة الإبادة الجماعية. وتبحث هذا الدراسة في مدى فاعلية الدول والمنظمات الدولية في زيادة تطوير القدرات في وقت مبكر الإنذار والمؤشرات وعمليات الاستجابة المبكرة وأدواتها للأزمات التي تنطوي على النزاعات العنيفة.

الكلمات المفتاحية: (التنظيم الإداري - الإنذار المبكر - مؤشرات - إدارة الأزمات - الإبادة الجماعية - تقييم المخاطر).

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد: وقد أصبح الأمن بمفهومه الشامل يشكل هاجساً للدول يتوازى ويتداخل بل يفوق في بعض الأحيان الهاجس السياسي والاقتصادي، وتعتبر جريمة الإبادة الجماعية أحد المهددات للأمن الوطني كونها من الجرائم الخطيرة، وتزداد خطورتها مع حدة التطرف في المجتمع، ومع تطور أدوات التخطيط والتنفيذ المتاحة بتقنيات القتل والإبادة الحديثة التي من الممكن أن يتم استغلالها في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية لإحداث أكبر قدر من القتل لجماعة بريئة في المجتمع، وهذا الخطر يحتم على معظم الدول مواجهة جريمة الإبادة وجرائم الإرهاب من خلال اتباع عمليات المواجهة والعمليات الاستباقية الوقائية لمنعها.

وإن ارتكاب الجرائم - خاصة جرائم الإبادة الجماعية - عادة ما يكون مسبوق ببعض الدلائل أو الإشارات التي تنبه أو تحذر بحدوث شيء غريب غير مرغوب فيه ينطوي على خطورة بالغة، وقد يتم التعاطي بشكل خاطئ أو غير جدي مع تلك المؤشرات وربما تؤول تأويلاً خاطئاً مما يؤدي في النهاية إلى وقوع مشكلة حقيقية يصعب معالجتها بل قد تتطور الأمور إلى أزمة حقيقية يستحيل إيجاد حلول لها بعد ذلك مما يؤدي إلى خسائر وأضرار فادحة.

ولأهمية التحذير من جرائم الإبادة الجماعية وضرورة اتخاذ إجراءات استباقية لمنع وقوعها والحد من خطورة آثارها فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين بأهمية الإنذار المبكر كعنصر أساسي في الوقاية من تلك الجريمة، وشجعت على بذل الجهود اللازمة في جميع المستويات لتحقيق ذلك الغرض، كما أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى تعزيز إطار دولي لتحسين أنظمة الإنذار المبكر والتأهب للكوارث من خلال تطوير آلية دولية فعالة للإنذار المبكر، بما في ذلك نقل التكنولوجيا المتعلقة بالإنذار المبكر إلى البلدان النامية، والتي تضمن أن يتلقى الأفراد المستضعفون المعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب، فضلاً عن توسيع وتحسين النظم القائمة كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الدولية للحد من جرائم الإبادة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الدور الذي يؤديه نظام الإنذار المبكر في القدرة على الوقاية من جريمة الإبادة الجماعية، حيث توجد علاقة تداخلية بين وجود نظام مبكر وتحقيق الأمن والسلام واستراتيجيات المنع الوقائي لجريمة الإبادة الجماعية التي تتطلب مواجهتها المزيد من الاهتمام والتنظيم الإداري لأنظمة الإنذار المبكر.

إشكالية البحث:

تدور مشكلة الدراسة حول إيجاد إجابة عن السؤال التالي: ما مدى فعالية الإجراءات الوقائية المستخدمة على الصعيد الدولي والوطني في توفير المؤشرات والتحذير من جريمة الإبادة الجماعية؟ وتتفرع عن هذا السؤال الرئيسي بعض الأسئلة أهمها:

- ما مفهوم نظام الإنذار المبكر وما علاقته بإدارة الأزمات والمخاطر الأمنية؟
- ما علامات ومؤشرات الإنذار المبكر؟ وما العوامل الرئيسية في تلك المؤشرات؟
- ما علاقة المؤشرات بنظام الإنذار المبكر لجريمة الإبادة الجماعية؟

هل يتم استخدام منهجيات وإجراءات مقبولة للتحقق من صحة علامات التحذير ومؤشرات النظام المبكر بشأن الإبادة الجماعية؟

ما أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام الإنذار المبكر بالشكل الصحيح على المستوى الدولي والوطني. فرضية البحث:

إن إشكالية البحث والأسئلة المتفرعة عنها تفرض علينا طرح الفرضية الآتية: هناك علاقة طردية بين جريمة الإبادة الجماعية ونظام الإنذار المبكر وهي المؤشرات والعلامات التي تؤثر وجود أزمات وحوادث تترتب عليها مخاطر الأمنة محتملة الوقوع، وإن التفاعل الصحيح والفعال مع تلك المؤشرات يتطلب في المقام الأول القناعة بها وتقدير مدى دورها في منع جريمة الإبادة الجماعية.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى عدة أهداف أهمها:

معرفة مؤشرات الإنذار المبكر المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية. معرفة الإجراءات والوسائل التي تلزم مراعاتها عند بناء واستخدام مؤشرات الإنذار المبكر. الوقوف على آليات التعامل مع مؤشرات الإنذار المبكر في حالة وجود ظروف ووقائع تهدد بوقوع فعل من أفعال الإبادة الجماعية. منهج البحث:

إن الطبيعة الموضوعية والإجرائية للبحث تحتم علينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على استقراء وتحليل كل ما يتعلق بالإنذار المبكر ومؤشراته وإدارة الأزمات. خطة البحث:

لغرض الإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم البحث على مبحثين، تناولنا في المبحث الأول مفهوم الإنذار المبكر وعلاقته بإدارة الأزمات والمخاطر الأمنية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مؤشرات الإنذار المبكر، ثم الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات، ومن الله التوفيق.

المبحث الأول

مفهوم الإنذار المبكر وعلاقته بإدارة الأزمات والمخاطر الأمنية

مما لا شك فيه أن وقوع الأزمات أو الحوادث وصولاً إلى ارتكاب الجرائم تكون مسبقة عادة ببعض الدلائل أو الإشارات التي تؤثر وتنبيه بحدوث شيء غريب غير مرغوب فيه ينطوي على خطورة بالغة، وقد يتم التعاطي بشكل خاطئ أو غير جدي مع تلك المؤشرات وربما تؤول تأويلاً خاطئاً مما يؤدي في النهاية إلى وقوع مشكلة حقيقية يصعب معالجتها بل قد تتطور الأمور إلى أزمة حقيقية يستحيل إيجاد حلول لها بعد ذلك مما يؤدي إلى خسائر وأضرار فادحة، وللإحاطة بمفهوم الإنذار المبكر سنقوم بالتعريف به في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فتناول فيه مفهوم إدارة عمليات الأزمات والمخاطر الأمنية.

المطلب الأول

تعريف الإنذار المبكر

أولاً: تعريف الإنذار المبكر لغة:

الإنذار مصدره نذر: وهي كلمة تدل على تخويف أو تخوف، ومنه الإنذار وهو الإبلاغ، ولا يكاد يكون إلا في التخويف، وتناذروا أي خوَّف بعضهم بعضاً، ومنه النذر وهو أنه يخاف إذا أخلف (١). كما يراد به الإخطار، وهو الإشعار بوقوع أمر لأخذ الحيطة والحذر، يقال بقي في حالة إنذار: أي بقي في حالة تأهب ومستعداً لكل طارئ (٢)، قال تعالى: « كذبت عاد فكيف كان عذابي ونذر » (٣).

أما مصطلح المبكر فمصدره (بكر): والبكرة: الغدوة، قال سيبويه: من العرب من يقول أتيتك بكرة؛ نكرة منون، وهو يريد في يومه أو غده، وفي التنزيل العزيز: (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا) (٤).

ثانياً: تعريف الإنذار المبكر اصطلاحاً:

يعرف الإنذار المبكر بأنه: إجراء محدد للكشف في أقرب وقت ممكن عن حالة غير طبيعية أو أي انحراف عن المعتاد أو تردد يلاحظ في العادة للظواهر والحالات والعمل على رصد وتسجيل الإشارات وتحليلها، والتي توهي بعلامات أزمة تلوح في الأفق أو اقتراب وقوع أزمة حقيقية شديدة، وهذا النظام مهمته الحقيقية التفرقة بين الإشارات التي تشير إلى قرب وقوع الأزمة وبين الأحداث العرضية الناتجة عن المشكلات العادية (٥).

كما جرى تعريفه على أنه إجراء يتم من خلاله التبليغ عن الحدث قبل وقوعه، هو بهذا المعنى يشكل وظيفة تنبؤية وليس مجرد أداة للتنبؤ أو محاولة للتوقع، ويمكن أن يستخدم بوصفه أداة للإدارة أثناء عملية التخطيط بما يؤدي إلى تأهب الجهات المعنية للإجراءات قبل وقوع الكارثة (٦).

ويدخل نظام الإنذار المبكر ضمن إطار العمل الوقائي الذي يهدف إلى تفادي وقوع الجرائم أو الحد من أضرارها قدر الإمكان في حالة حصول الكارثة، وقد جاء استحداث هذا النظام كآلية لرصد العلامات الأولى المنذرة بارتكاب جرائم وشيك ضد الإنسانية ومنع وقوع كوارث حقيقية تنعكس آثارها على الأفراد.

ولا يمكن وصف نظام الإنذار المبكر بأنه فعالاً إلا عندما ينجح في إشعار وإعلام الجهات والمنظمات المعنية بالآزمات وهي في طور النمو والتكون، وللوصول إلى هذه الدرجة من الفعالية فإنه يلزم أن يتم بناؤه على أساس معلومات صحيحة وموثوقة ومحدثة ومحللة تحليل دقيقاً؛ لذا فإنه متى تكررت حالات الإنذار الكاذبة أو غير الدقيقة فهذا دليل على أن نظام الإنذار المبكر غير فعال، أما في حالة أن الإنذار فعال ولكن لم تأخذ به الأجهزة

١- أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (ب.ط)، ١٩٧٩.

٢- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة والصحاح العربية، تحقيق احمد عبدالغفور عطار، المجلد (٢)، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ١٩٨٧، ص ٨٢٥.

٣- سورة القمر، الآية رقم (١٨).

٤- محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ الجزء (٤)، ص ٧٦.

٥- محمد أحمد الطيب هيك، مهارات إدارة الآزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ١٦٨.

٦- خالدة ذنون مرعي وآخرون، نظام الإنذار المبكر ودوره في الحد من مخاطر الكوارث، مجلة جامعة دهوك، العلوم الإنسانية والاجتماعية،

المجلد (٤٦)، العدد (١)، ٢٠٢١، ص ٣٦٨.

والمنظمات المعنية أو تباطأت في التعامل معه، فنحن في هذه الحالة أمام إدارة غير رشيدة(٧).

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الإنذار المبكر بأنه مجموعة من الإجراءات التي يمكن من خلالها العمل على جمع المعلومات والمعطيات باستخدام وسائل معينة بهدف تحديد الفئات التي تكون معرضة للخطر والتعرف على تلك المخاطر الأمر الذي يسمح بالاستعداد ومواجهة الكارثة ومنع وقوعها والحد من أضرارها في المجتمع. ثالثاً: أهداف نظام الإنذار المبكر:

يهدف تطبيق نظام الإنذار المبكر في مجال منع جريمة الإبادة الجماعية إلى تحقيق مجموعة أهداف من أهمها(٨): الحد من آثار المخاطر والأزمات والكوارث والجرائم أو على الأقل التخفيف من أضرارها. إعطاء الفرصة والوقت الكافي للمهددين بالخطر للوقاية منه قبل وقوعه والتعامل الصحيح معه عندما يقع بالسيطرة عليه والحد من آثاره.

زيادة الثقة في الأجهزة والمنظمات المعنية بالتعامل مع الأزمات والجرائم التي تهدد حياة الناس. إيجاد قنوات اتصال وتنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

تحديد الموعد الدقيق للأزمات الأمر الذي يساعد على تحديد نهاياتها والسيطرة عليها والحد من آثارها. رابعاً: عناصر الإنذار المبكر:

إن نجاح نظام الإنذار المبكر في تحقيق أهدافه يكون بوجود عدد من العناصر تكون بمثابة مرتكزات أساسية في جعله نظاماً فعالاً يؤدي دوراً مهماً في الحد من آثار المخاطر التي تهدد حياة الأفراد ومنها جريمة الإبادة الجماعية، وهذه العناصر هي:

معرفة وفهم المخاطر: وذلك من خلال التنظيم الإداري الجيد في عمليات المراقبة والتحذير وجمع المعلومات وتبادلها والقدرة على الإمكانية والاستجابة.

جمع البيانات وتقييم المخاطر باتباع التنظيم الإداري والطريقة المنهجية من خلال تطوير خدمات المراقبة ونشر وتبادل المعلومات حول الخطر والتحذيرات المبكرة.

بناء قدرات وإمكانيات متخصصة وتنظيمها إدارياً لتكون قادرة على الاستجابة وردة الفعل عن المخاطر والتهديدات. تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها، وذلك بأن يكون الأسلوب المتبع في إدارة مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي متضمناً عناصر الفاعلية والكفاءة والجودة والحدثة(٩). تحديد المخاطر المعروفة بشكل دقيق والأنماط والاتجاهات في عوامل الخطورة ودراساتها بشكل واسع من خلال المقاييس والمؤشرات الخاضعة للمراقبة والمتابعة:

العمل على إيصال التحذيرات إلى جميع من هم في دائرة الخطر بشكل مفهوم وواضح، والعمل على إعداد وتجهيز الأفراد وتوعيتهم للاستجابة للتحذيرات والإنذارات المبكرة.

عمل تجارب مسبقة لخطة الاستجابة وتهيئة الإمكانيات الوطنية لغرض استخدام بالوقت المناسب.

ومن أجل تعزيز الإنذار المبكر فقد أوصت الاستراتيجية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة للحد من الكوارث بضرورة أن تكون عناصر نظام الإنذار المبكر مدعومة بقاعدة صلبة من الدعم السياسي والتشريعات والقوانين

٧- سعد بن علي الشهري، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥-١٤٢٦، ص ٦٦.

٨- د. إبراهيم بن عبد العزيز الحيدان، دور مؤشرات الإنذار المبكر الرئيسة في إدارة الأزمات، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، المجلد(١)،

العدد التعريفي، الرياض، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م، ص ٥٣.

٩- خالدة ذنون مرعي وآخرون، مرجع سابق، ص ٦.

والمسؤولية والعمل المؤسسي وإعداد أفراد مدربين على أنظمة الإنذار المبكر، وحتى تتمتع أنظمة الإنذار المبكر الجيدة بروابط قوية بين العناصر الأربعة، يجب إحاطة علم الجهات المعنية بالعناصر المختلفة بهذا النظام للتأكد من أنهم يفهمون جميع المكونات الأخرى وما تحتاجه الأطراف الأخرى منها، وهذا يتم من خلال توقع سيناريوهات المخاطر ومراجعتها من خلال دراسة الأحداث الماضية وإدخال تحسينات على نظام الإنذار المبكر، وممارسة واختبار مجموعة من الإجراءات التشغيلية مثل عمليات الإخلاء، كما يجب الاتفاق على مسؤوليات محددة لجميع أفراد المجموعات المعنية بتطبيق نظام الإنذار المبكر وتنفيذها (١٠). كما يشير معهد كارنيجي للسلام الدولي في أمريكا إلى أن الإنذار المبكر هو عبارة عن عملية تتكون من خمسة عناصر (١١) وهي:

مجموعة من أدوات المعلومات مثل كيفية جمع المعلومات وتنظيمها وتصنيفها والتحقق من مصداقيتها. المشاركة في هذه المعلومات وتبادلها مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية المعنية بهذه المعلومات.

تحليل وتفسير هذه المعلومات وتؤثر بهذه المرحلة بشكل الخاص طبيعة البنية المؤسسية الثقافية وطبيعة الانطباعات وغيرها.

تحديد متى تكون إشارات الإنذار المبكر المرسله إلى مستخدميها هي إشارات زيادة الخطر ودرجة هذا الخطر. القدرة على استخدام إشارات الإنذار المبكر وطبيعة محددات الاستجابة المناسبة لهذه الإشارات.

المطلب الثاني

مفهوم إدارة عمليات الأزمات والمخاطر الأمنية

إن مصطلح إدارة الأزمات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدارة العامة، فإدارة الأزمات هو نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأمكان واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها (١٢). وللوقوف على مفهوم إدارة عمليات الأزمات والمخاطر الأمنية سنقوم بتعريفها وبيان مراحلها في النقاط التالية: أولاً: تعريف إدارة الأزمات:

يراد بمصطلح الإدارة النشاط الموجه نحو التعاون والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية المختلفة العاملة من أجل تحقيق هدف معين بدرجة عالية من الكفاءة (١٣). أما الأزمة فيراد بها الحالة أو المشكلة التي تعصف بالنظام العام للدولة وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التهديد الذي تمثله (١٤)، كما عرفت بأنها المواقف أو الأحداث المتوقعة أو غير المتوقعة التي تتسم بالخطورة والعمق واتساع التأثير مما يجعل من الصعوبة بمكان السيطرة على الأوضاع بالطرق والأساليب والإمكانات المعتادة والقائمة بسبب تسارع الأحداث وحدثها ومجهولية التطورات

10- www.unisdr.org/2006/ppew/whats-ew/basics-ew.htm.

11- Edward J. Laurance, Light Weapons & Intrastate Conflict: Early Warning Factors & Preventive Action, Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, (New York: Carnegie Corporation of New York, (1998), P, 58-59.

12- Jonathan Bundy, "Crises and Crisis Management Integration", Journal of Management, Arizona State University, 2017.

١٣- محمد فتحي محمود، الإدارة العامة المقارنة، (د. ن)، الرياض، ١٩٩٧، ص٣.

١٤- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٧.

والارتباك وتزايد الخسائر المادية والمعنوية وانعكاس آثار ذلك على المصالح الأساسية وتوازنها في المناطق التي حدثت فيها(١٥).

وفيما يتعلق بتعريف إدارة الأزمات فيراد بها: العملية الإدارية المستمرة التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للأزمة وتعبئة الموارد والإمكانات المتاحة للتعامل مع الأزمات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة وبما يحقق أقل قدر ممكن من الضرر للأفراد مع ضمان العودة للأوضاع الطبيعية في أسرع وقت(١٦).

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن إدارة الأزمات هي مجموعة الجهود الإدارية والاستعدادات اللازمة لمواجهة الأزمة ومعالجة آثارها من خلال عملية الإعداد والتقدير المنظم للمشاكل التي تواجه الدولة والأفراد.

وتنشأ الأزمات عادة في مناخ وبيئة تتوفر فيها عوامل مساعدة لنموها واتساع حجمها، فإذا رافق ذلك عدم القدرة والاهتمام من الجانب الإداري الذي وقعت فيه بحيث لم تكتشف المخاطر والتهديدات فإن مظاهر معينة من القلق والتوتر قد تكون هي آخر هذه العلامات في المؤشرات قبل أن يأتي ظرف أو عامل أو مجموعة عوامل مساعدة تقود الزناد الذي يفجر الأزمة مما يحتمل المواجهة بهدف السيطرة على مجريات الأحداث وتوجيهها الوجهة التي تخدم الكيان وتقليل الخسائر وتعظيم الفوائد وصولاً إلى السيطرة على الأزمة(١٧).

يتضح لنا أن إدارة الأزمات يكون من خلال الاستجابة للتحديات والأوضاع والأحداث التي تعصف بمنطقة معينة من خلال استخدام كافة الإمكانيات المتاحة في اكتشاف الأزمات وأسبابها والسيطرة عليها قبل استفحالها وانفجارها، أو العمل على مواجهتها والتعامل معها بعد حدوثها بهدف استعادة السيطرة على الأحداث والأوضاع وتقليل الخسائر، وذلك من خلال تفعيل وظائف الإدارة وهي التخطيط السليم والتنظيم الدقيق والتنسيق الكامل والمتابعة والتقييم والتوجيه والمستمرين واتخاذ القرارات المرشدة من قبل قيادة وإدارة فاعلة وفريق إداري متجانس يعرف واجباته وأهدافه ويتمتع في القدرات والمهارات الإدارية والقيادية التي تمكنهم من العمل تحت ضغط عامل الزمن وتسارع الأحداث وتزايد الخسائر والمخاطر ونقص المعلومات وما يخفى مسار الأزمة من تطورات وأحداث لا يمكن التنبؤ بها.

ويحكم إدارة الأزمة عاملان متكاملان ومتلازمان ومتداخلان، العامل الأول وهو العنصر الوقائي أو الإدارة الوقائية التي تهدف إلى اكتشاف المخاطر والعلامات والعوامل والأسباب المؤدية إلى نشوء الأزمات ومحاولة إزالة هذه الأسباب والتعامل معها قبل ميلاد الأزمة وانفجارها، أما العامل الثاني لإدارة الأزمات فيتعلق بكيفية مواجهة الأزمات بعد ظهورها إلى سطح الأحداث في مرحلة من مراحل تطورها، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه الإدارة العلاجية للأزمات والإدارة الوقائية تستلزم أدوات وأساليب علاجية(١٨).

ومن هنا تأتي أهمية نظام الإنذار المبكر ودوره في إدارة الأزمات والمخاطر الأمنية ومنها جريمة الإبادة الجماعية، فلا يمكن أن يكون نظام الإنذار المبكر فعالاً وناجحاً ما لم يتم ربطه بآليات الاستجابة المبكرة والإدارة الناجحة في إدارة الأزمات والمخاطر المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية.

١٥- عاطف النوبصر، المعوقات الإدارية التي تواجه الأجهزة الأمنية في التعامل مع الأزمات، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٢-١٤٢٣، ص ٤٠-٤٨.

16- Misse Wester and Malin Mobjork , “A Brief Survey of the Work Being Performed by Crisis Organizations in European Union Member States on Climate Change Effects”. Journal of Contingencies and Crisis Management, Vol. 25, N.4, December 2017, P-P: 364-368.

١٧- سعد بن علي الشهراني، مرجع سابق، ص ١٩.

١٨- سعد بن علي الشهراني، مرجع سابق، ص ٢١.

ثانیاً: مراحل إدارة الأزمات:

إن إدارة الأزمات تمر بعدة مراحل بشكل تدريجي ويمكن تحديد تلك المراحل فيما يلي (١٩):

مرحلة الاكتشاف: وهي وظيفة مستمرة للأجهزة المعنية بإدارة الأزمات وفيها يتم اكتشاف المخاطر والتهديدات والعلامات والأسباب والعوامل المسببة للأزمات.

مرحلة الاستعداد والوقاية: وتعتبر وظيفة مستمرة أيضاً وهي من الوظائف الرئيسية لإدارة الأزمات وذلك تكون الأجهزة المعنية في حالة تأهب واستعداد دائم للتعامل مع الأزمات في مرحلة ما من مراحل تطورها.

مرحلة الاحتواء: وهي التي تبدأ فيها الجهات المختصة في التعامل مع الأزمة قبل انطلاقها واستفحالها، ووظيفته أو واجب الاحتواء قد يتطلب قرارات إدارية وعملية ووضع خطط الاحتواء والوقاية موضع التنفيذ.

مرحلة المواجهة: وهي المرحلة التي تُستخدم فيها كل الطاقات والإمكانات لمواجهة الأوضاع والأحداث والآثار والنتائج التي تتبع حدوث الأزمات.

مرحلة استعادة السيطرة: وهي المرحلة التي تتزامن مع بدء انحسار الأزمة والسيطرة على مخاطرها وصولاً إلى انتهاء آثارها.

مرحلة التعلم والاستفادة: وهي المرحلة اللاحقة لانتهاء الأزمة إلا أنها مرحلة مستمرة للتعلم المستمر من التجربة والمعلومات من الأزمات السابقة.

ثالثاً: الأزمة الأمنية وتقييم المخاطر:

تعرف الأزمة الأمنية بأنها حالة من الاختلال تصيب الدولة وتهدد أفرادها ومنشأتها ومصالحها مما يتطلب معالجتها من خلال اتخاذ إجراءات من المهارة والحذر (٢٠). وتظهر الأزمة الأمنية عندما تكون المؤسسات الحكومية في مجتمع معين غير فاعلة في إرضاء رغبات المواطنين مما يؤدي إلى حالة من النفور السياسي بدرجات مختلفة من الشدة ويخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب كثرة التحديات التي تواجه النظام الذي يبدأ يفقد شرعيته وفاعليته مما يعكس عدم امتلاكه القدرة والقوة من أجل مواجهة التحديات فضلاً عن عدم إمكانية النظام للتكيف مع الظروف الجديدة (٢١).

والأزمات أو المخاطر الأمنية التي تهمنا في هذا المجال هي التي لها صلة بجريمة الإبادة الجماعية التي تشكل تحدياً للسلطة وللشرعية وتشكل تهديداً للأمن والنظام العام في الدولة، وتؤدي إلى سفك الدماء وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وتؤثر سلباً في الطمأنينة العامة ووتيرة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتؤثر في العلاقات الخارجية.

خامساً: طرق تقييم المخاطر والازمات والتحذير منها:

توجد طريقتان لتنبيه المجتمع الدولي من أزمة وشيكة للسماح لهم بإعداد استجابة في الوقت المناسب وهذه الطرق هي (٢٢):

١٩- المرجع نفسه، ص ٢٢-٢٣.

٢٠- علي حسين، الأمن القومي وأثره بالسياسة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨١، ص ١٠.

٢١- د. عامر حسن فياض، البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث في مشكلات وتجارب في العالم، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٨٦.

22- david nyheim and john sislin, infocus programme on crisis response and revonstruction, recovery and reconstruction department, geneva, january, 2002, 3.

تقییمات المخاطر: وهي تقییمات طویلة الأجل لاحتمالية حدوث أزمة في بلد أو منطقة معينة، وتستند إلى بيانات ثابتة، مثل البيانات السنوية ومقاييس المؤشرات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الأمنية أو المناخية. الإنذار المبكر: هو تقییم قصیر الأجل -وأحياناً قريب من الوقت الحقيقي- لاحتمال حدوث اندلاع نزاع أو احتمالية حدوث تصعيد معين في إطار مشكلة مستمرة، وعادة ما يتم توجيه تقییمات الإنذار المبكر من خلال تقییمات المخاطر السابقة، وتستند التحذيرات المبكرة على البيانات الديناميكية، أي الأحداث التي تتغير على أساس يومي، ويمكن أن تكون التحذيرات المبكرة نشأت خلال مرحلة ما قبل الأزمة أو أثناء مرحلة الأزمة. خامساً: خطوات التعامل مع الازمات الامنية:

إن الإنذار المبكر وتقییم المخاطر هي عمليات تتكون من عدة خطوات وهي كالآتي (٢٣): تحديد الأزمة: حيث يتم تحديد نوع الأزمة المراد تنبيه منها من خلال الإنذار المبكر وتقییم المخاطر، ومن أمثلة الأحداث على ذلك: انهيار النظام، واندلاع صراعات داخلية عنيفة، والكوارث الطبيعية، والانهيار المالي أو الاقتصادي وما إلى ذلك.

إعداد تقرير: الخطوة الثانية في إنشاء الإنذار المبكر وتقییم المخاطر هو عمل تقرير يسرد العوامل التي يعتقد أنها تسبب الحدث، ويمكن اعتبار هذه العوامل بمثابة «مؤشرات» لحدث معين. تحديد البيانات: الخطوة الثالثة هي تحديد مصدر المعلومات والتي يمكن استخدامها لمعرفة حدوث تلك المؤشرات، وتشمل المصادر تقارير إعلامية وتقارير المراقبة الميدانية (البيانات الأولية) وكذلك البيانات الإحصائية. معالجة البيانات: في الخطوة الرابعة، يتم فحص المعلومات والبحث عن دليل واحد أو أكثر من المؤشرات. التحليل: وفي الخطوة الخامسة يقوم المحللون بتحليل البيانات التي تم جمعها لإنشاء تحذير مبكر أو تقییم المخاطر لبلد أو منطقة معينة ونوع معين من الأزمات، على سبيل المثال خطر انهيار النظام في بلد ما. التقییم: الخطوة النهائية هي تقییم المخاطر أو الإنذارات المبكرة التي يتم إنشاؤها ومقارنتها بما حدث بالفعل، فيمكن مقارنة هذه التنبؤات بأحداث سابقة حقيقية، ومن الممكن تكييف النموذج من خلال تضمين مؤشرات مهمة لمعرفة ما إذا كانت مصادر البيانات متوافقة أو مختلفة.

ويتم تصنيف مؤشرات الإنذار المبكر بشأن النزاعات المسلحة إلى ثلاثة أنواع (٢٤):

١- تقییم المخاطر للنزاع المسلح، أي احتمالية اندلاع النزاع خلال سنة أو سنتين في المستقبل.

٢- الإنذار المبكر باندلاع الصراع.

٣- الإنذار المبكر بأنواع معينة من التصعيد.

ومن الأمثلة لتقییم المخاطر على المدى الطويل تقرير (السلام والصراع) لسنة ٢٠٠١ الصادر عن مركز التنمية الدولية وإدارة الصراع، حيث يقسم التقرير البلدان إلى ثلاث فئات: الأحمر وهو في خطر الصراع المسلح وعدم الاستقرار السياسي؛ والأصفر وهو أقل خطورة؛ والأخضر في أدنى خطر (٢٥). ووفقاً لهذا المشروع يتم تقییم الدول من حيث ست خصائص:

أ- وجود مسلح الصراع.

ب- الجهود المبذولة لتسوية نزاعات تقرير المصير.

٢٣- المرجع السابق، ص ٤.

24- david nyheim and john sislin, Previous reference, 4.

٢٥- منع الصراع وتعزيز التنمية، مركز التنمية الدولية وإدارة الصراع، منشور على الموقع الإلكتروني (<https://cidcm.umd.edu>). تاريخ الرجوع إلى الموقع: ٢٠٢٢/٣/٤.

ت-mنوع نظام الحكم سواء كان ديمقراطيًا أم غير ذلك.

ث-mديمومة أو نضج المؤسسات السياسية في البلاد.

ج-mالثروة.

ح-mالموقع الجغرافي للبلد.

يتضح لنا أن اتباع هذه المعايير - والتي يتم الحكم عليها باللون الأحمر أو الأصفر أو الأخضر - يساعد في تحقيق قدرة الدولة لبناء السلام والاستقرار، حيث ينظر إلى الإجراء على أنه مرحلة أولى في الإنذار المبكر في تقييم المخاطر، ويمكن للأطراف المهتمة بمراقبة النزاعات المسلحة تحديد الدول التي يجب الانتباه إليها أو الدول التي تقدم المساعدة وغيرها.

أما المثال الآخر فهو ما يعرف بعمل (باربرا هارف) الذي عرّف الإبادة الجماعية والإبادة السياسية على أنها «سياسات مستدامة بواسطة الدول أو وكلائها من خلال السلطات المتنازعة التي تؤدي إلى وفاة جزء كبير من أعضاء الجماعات العرقية أو السياسية»، ويتكون نموذج (Harff) من أجزاء متعددة وهي (٢٦):

أولاً: وجود ظروف خلفية دولية وداخلية تزيد من مخاطر الإبادة الجماعية أو الإبادة السياسية.

ثانياً: وجود المتغيرات المتداخلة والتي تؤثر أيضاً على احتمال حدوث إبادة جماعية أو إبادة سياسية، وتشمل تشرذم النخبة الحاكمة ودرجة القيود القانونية المفروضة من وكالات أمن الدولة.

ثالثاً: يركز الجزء الأخير على الأحداث التي تقع على المدى القصير وربما تكون عوامل محفزة للعنف المنهجي وتسمى «المسرعات»، وهي أحداث منفردة يمكنها دفع الأزمة إلى المستوى التالي من التصعيد، مثل المساعدة العسكرية للمجموعة المستهدفة، أو أعمال الشغب من قبل مجموعة المعارضة.

المبحث الثاني

مؤشرات الإنذار المبكر

إن تطبيق عملية الإنذار المبكر يتطلب توفير مجموعة من العوامل والمعطيات، منها إعداد قياسات عملية أو إجرائية أو عملياتية تكون بمثابة مصدر لإرسال إشارة تحذيرية مبكرة إلى أصحاب العلاقة أو القرار، فما هو المقصود بعلامات أو مؤشرات الإنذار المبكر؟ وما هي العوامل الرئيسية في تلك المؤشرات؟ وما هو دورها في منع جريمة الإبادة الجماعية، وللإجابة على هذه الأسئلة سنتناول التعريف بهذه المؤشرات في المطلب الأول، ونتناول في المطلب الثاني دور هذه المؤشرات في منع جريمة الإبادة الجماعية.

المطلب الأول

تعريف مؤشرات الإنذار المبكر

يمكن تعريف مؤشرات الإنذار المبكر على أنها مجموعة من القياسات والعلامات التي تضعها الجهات المختصة ويتم اختيارها بعناية ودقة من بين مجموعة كبيرة من المؤشرات لتكون قادرة على وتركز فيها على الجوانب الأكثر أهمية وحساسية من خلال مراقبة ومتابعة المخاطر والأزمات المحتملة والكشف السريع والحقيقي عن أي تحول أو تغير إيجابي أو سلبي فيها وتكون مراقبتها ومتابعتها ملقاة على عاتق الجهات المسؤولة.

وهناك بعض الأحداث المعينة التي يعتبر وجودها بمثابة مؤشرات على احتمالية حدوث صراعات عنيفة ومنها

مؤشرات عدم الاستقرار التي تتراوح ما بين الصراعات أو الاعتداء على حقوق الإنسان وهجرة وحركة اللاجئين والتي تعتبر بمثابة بعض مؤشرات الحروب الأهلية وبالإضافة إلى ذلك توجد مؤشرات على صعيد الدولة تعتبر بمثابة عوامل خطورة منها التعبئة السياسية للجماعات المتمردة والاستقطاب الحاد بين الجماعات والقوى السياسية وتآكل الشرعية السياسية للحكومة واستخدام التحريض والتعبئة الرمزية من قبل النخب السياسية ويكون التحريض من خلال استخدام الدلالات والرموز ذات الطبيعة العرقية أو الدينية وقد يتبع عملية التحريض الرمزي محاولة الحصول على الدعم الخارجي أو التحريض والضغوط الخارجية(٢٧).

وتؤكد منظمة التنبؤ ومراقبة الإبادة الجماعية أن هناك ثلاثة مستويات من تنبيهات الإبادة الجماعية(٢٨) وهي: المستوى الأول: بدء الإبادة الجماعية وذلك عندما تظهر علامات المراحل المبكرة من عملية الإبادة الجماعية. المستوى الثاني: التحذير من الإبادة الجماعية ويكون عندما تصل عملية الإبادة الجماعية إلى مراحل الإعداد من قبل الجناة واضطهاد مجموعات المستهدفة.

المستوى الثالث: إعلان الطوارئ ويكون عندما تكون عملية الإبادة الجماعية قد وصلت إلى مرحلة من المجازر والإبادة الجماعية وغيرها من الأعمال. ووفقاً لمنهجية الوقاية من الإبادة الجماعية المعدة من قبل المستشار الخاص للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والتي هي بمثابة المعيار للإنذار المبكر للإبادة الجماعية، وهذه المنهجية تعتمد على بعض الأمور(٢٩) هي:

جمع المعلومات الموجودة ولا سيما من داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والي إذا لم يتم منعها أو إيقافها قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية. العمل كآلية للإنذار المبكر للأمن العام ومن خلاله إلى مجلس الأمن من خلال لفت انتباههم إلى الحالات التي يحتمل أن تؤدي إلى إبادة جماعية.

رفع التوصيات إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام بشأن إجراءات لمنع أو وقف الإبادة الجماعية. الاتصال بمنظمة الأمم المتحدة بشأن أنشطة منع الإبادة الجماعية والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بالإبادة الجماعية أو الجرائم ذات الصلة.

وتم تطوير إطار التحليل الخاص بمكتب الأمم المتحدة لتحديد مخاطر الإبادة الجماعية لتشجع الآخرين على تبني هذا الإطار وتحليل مخاطر الإبادة الجماعية، وتم تحديد عدة عوامل تزيد بشكل تراكمي من مخاطر الإبادة الجماعية بمرور الوقت، وتسمى بالعوامل المسببة وهي عبارة عن إشارات أو مؤشرات للإنذار المبكر(٣٠): العلاقات المتوترة بين بعض المجموعات بما في ذلك سجل سابق من التمييز أو غيرها من انتهاكات الحقوق المرتكبة ضد مجموعة من الناس.

ضعف القدرة المؤسسية على منع الإبادة الجماعية، مثل عدم وجود قضاء مستقل، وعدم قدرة وفعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وغياب الفاعلين الدوليين بشأن حماية الفئات الضعيفة، والافتقار إلى قوات الأمن والوسائل الإعلامية المحايدة.

٢٧- د. سامي إبراهيم الخزندار، نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات «التطور والمفاهيم والمؤشرات»، مجلة المفكر، العدد(٧)، ٢٠١٨، ص ٦٥.

٢٨- ينظر: تقرير منظمة التنبؤ ومراقبة الإبادة الجماعية وغيرها من أشكال القتل الجماعي، (www.genocidewatch.com).

29- MAJ Stephen Matthew Wisniew, Early Warning Signs and Indicators to Genocide and Mass Atrocity, School of Advanced Military Studies, United States Army Command and General Staff College, Fort Leavenworth, Kansas, 2012, .57

30- MAJ Stephen Matthew Wisniew, Previous reference, 2526-.

وجود أسلحة وعناصر مسلحة غير مشروعة. وجود دوافع سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو أي دوافع أخرى لاستهداف مجموعة معينة. الظروف التي تسهل ارتكاب الإبادة الجماعية مثل الإبادة الجماعية المفاجئة أو التدريجية. الأفعال التي يمكن أن تكون عناصر إبادة جماعية مثل القتل والاختطاف وحالات الاختفاء والتعذيب والاعتصاب والعنف الجنسي و«التطهير العرقي» والأساليب المتعمدة بالحرمان من الطعام بنية التدمير كلياً أو جزئياً. عوامل مسببة أخرى مثل الانتخابات.

إضافة إلى ما سبق توجد بعض مؤشرات أخرى ترتبط بالإنذار المبكر لجريمة الإبادة الجماعية ومنها برنامج أو مشروع القمر الصناعي الحارس (SSP)، وتعتمد هذه الطريقة على صور الأقمار الصناعية التي تكون بمثابة نظام إنذار مبكر للأزمة الوشيكة، وذلك من خلال تجميع أدلة من صور الأقمار الصناعية وتحليل أنماط البيانات على وجه التحديد، ويراقب برنامج (SSP) ستة مجالات للأزمات (٣١) هي:

١. القصف والهجمات

٢. الإنذار المبكر بالهجمات على المدنيين

٣. أدلة على ظهور مقابر جماعية

٤. دليل على النزوح القسري

٦. القيام بتجريف المناطق.

المطلب الثاني

دور مؤشرات الإنذار المبكر في منع جريمة الإبادة الجماعية

على الرغم من أن المعرفة بعلامات التحذير من جريمة الإبادة الجماعية محدودة إلى حد ما بسبب اختلاف الخصائص المميزة لكل حالة من حالات الجريمة، إلا أن المختصين بجريمة الإبادة الجماعية ومن خلال عمليات المراقبة التي قاموا بها وخبرتهم الميدانية ونتائج البحوث في هذا المجال يرون إمكانية إنشاء مجموعة من النماذج والمعايير التي لها علاقة بمواقف وحقائق وسوابق تاريخية في ذات الاتجاهات تكون مفيدة كعلامات ومؤشرات تحذيرية، فيرى الأستاذ الدكتور «مارتن شو» أن مشكلة الإبادة الجماعية قضية مستقبلية تعتمد على أساس الإجراءات الماضية للصراعات، ويمكن اعتبار الإبادة الجماعية شكلاً خاصاً من أشكال الحرب الحديثة، وامتداداً للشكل الأكثر شيوعاً للحروب التي ترتكب بحق الإنسانية والتي تتضمن الأذى المتعمد والمنهجي من عدو مسلح ومنظم ضد السكان المدنيين العزل إلى حد كبير (٣٢).

ويمكن التعرف على الصراعات في المناطق المرشحة لتعرضها إلى خطر الإبادة الجماعية من خلال الاعتماد على التنسيق والارتباط الوثيق بين المؤسسات الحكومية والجهات المختصة، وهذه المؤسسات تكون لديها القدرة بالسيطرة على الموقف قبل أن تتحول إلى جريمة إبادة جماعية، وبالتالي يحتاج هذا الأمر للتدخل المبكر والإنذار المبكر من خلال مخاطبة المؤسسات ذات القدرة على المواجهة.

ويعتقد مراقبو جريمة الإبادة الجماعية أنه من الصعب الحصول على علامات التحذير لهذه الجريمة وفهمها وتحديدها لأن كل أزمة إبادة جماعية تختلف عن الأخرى، إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإنها تشترك في اتجاهات

31- MAJ Stephen Matthew Wisniew, Previous reference, 26.

32- Shaw, Martin. War & Genocide. Cambridge, MA: Polity Press, 2003. .5



وخصائص علامات ومؤشرات التحذير، وإن محاولة إيجاد مؤشرات وعلامات تحذير بالاعتماد على الظروف والاتجاهات العامة يكون من خلال مواقف وحالات سابقة لمناطق تعرضت لخطر الإبادة الجماعية ومنها (٣٣): التاريخ الماضي لمثل هذه الأحداث خاصة إذا كانت مصحوبة بثقافة الإفلات من العقاب.

استمرار التوترات أو المظالم القائمة على أيديولوجية الكراهية.

عدم وجود مبادرات واستراتيجيات لحل النزاعات بالوسائل السلمية.

عزل المجتمع وانغلاقه عن المجتمع الدولي من قبل الحكومات.

القيادة السيئة التي تتعامل بحقد وكراهية مع بعض الفئات والطوائف من المجتمع.

ويقول الدكتور «Gregory H. Stanton» رئيس منظمة التنبؤ ومراقبة الإبادة الجماعية إن الإبادة الجماعية هي عملية تتطور في عشر مراحل يمكن التنبؤ بها ولكنها ليست حتمية، وكل مرحلة من تلك المراحل يمكن للتدابير الوقائية أن توقفها، وقد تحدث تلك المراحل في وقت واحد، وقد تقع بشكل تدرجي، ولكن جميع المراحل تستمر في العمل طوال العملية (٣٤)، وهذه المراحل هي:

أولاً: التصنيف: هناك الكثير من الشعوب لديها فئات يتميز بها الناس حسب العرق أو الدين أو الجنسية، وهناك مجتمعات تكون أكثر عرضة للإبادة الجماعية لعدة أسباب أهمها نزع الجنسية أو سحبها من بعض الأشخاص، حيث يعتبر نزع الجنسية عن مجموعة من الأشخاص أو إنكارها طريقة قانونية لإنكار الحقوق المدنية والإنسانية لتلك المجموعة، وهذه العملية كانت الخطوة الأولى نحو الإبادة الجماعية في بعض الدول، كما هو الحال في بورما، حيث صنف قانون الجنسية البورمية لعام ١٩٨٢ الروهينجا خارج المواطنة، وفي الهند يحرم قانون المواطنة اللاجئين المسلمين من الحصول على الجنسية، كما لم يُمنح الأمريكيون الأصليون الجنسية في الولايات المتحدة حتى عام ١٩٢٤، بعد قرون من الإبادة الجماعية التي قضت على سكانهم.

ويتمثل التدبير الوقائي الرئيسي في هذه المرحلة المبكرة في تطوير مؤسسات عالمية تتجاوز الانقسامات العرقية، وتعزز بنشاط التسامح والتفاهم، وتعزز التصنيفات التي تتجاوز الانقسامات، فقد أدى الترويج للغة مشتركة في بلدان مثل تنزانيا إلى تعزيز الهوية الوطنية المتسامية، وإن القوانين التي توفر طوقاً للحصول على الجنسية للمهاجرين واللاجئين تكسر الحواجز أمام الحقوق المدنية، وبالتالي فإن توفير عن أرضية مشتركة أمر حيوي للوقاية المبكرة من الإبادة الجماعية.

ثانياً الترميز: وهو يعني تحديد أسماء أو رموز لبعض الفئات والطوائف، نحن نطلق على الناس أو نميزهم بالألوان أو الملابس؛ وتطبيق الرموز على أعضاء المجموعات لا يؤديان بالضرورة إلى إبادة جماعية ما لم يؤديا إلى نزع الصفة الإنسانية وذلك عند دمجها مع الكراهية.

ثالثاً: التمييز: تستخدم المجموعة المهيمنة على السلطة السياسية وسيلة إنكار حقوق الجماعات الأخرى، وقد لا تُمنح المجموعة الضعيفة الحقوق المدنية الكاملة أو حقوق التصويت أو حتى المواطنة، وغالبا ما تكون المجموعة المهيمنة مدفوعة بأيديولوجية إقصائية من شأنها أن تحرم المجموعات الأقل قوة من حقوقها، تؤيد الأيديولوجية

33- U.S. Army Peacekeeping and Stability Operations Institute, Mass Atrocity Prevention and Response Options (MAPRO): A Policy Planning Handbook (Carlisle, PA: Peacekeeping and Stability Operations Institute, 2012), 1-2.

٣٤- د. جريجوري ستانتون، المراحل العشر للإبادة الجماعية، رئيس منظمة مراقبة الإبادة الجماعية وأستاذ باحث في دراسات الإبادة الجماعية والوقاية منها، كلية تحليل النزاعات وحلها، جامعة جورج ميسون، أرلينغتون، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المقال منشور على الرابط التالي: (<http://genocidewatch.net/genocide/stages-of-genocide-٨/٢>). تاريخ الرجوع الى الموقع: ٢٠٢٢/٣/٥.



احتكار أو توسيع السلطة من قبل المجموعة المهيمنة، لذلك يجب حظر التمييز على أساس الجنسية أو العرق أو العرق أو الدين، ويجب أن يكون للأفراد الحق في مقاضاة الدولة والشركات والأفراد الآخرين في حالة انتهاك حقوقهم.

رابعاً: التجريد من الإنسانية: تفتقر المجتمعات المعرضة للإبادة الجماعية إلى الحماية الدستورية من الخطاب التحريضي وخطاب الكراهية، فلا بد على القادة المحليين والدوليين إدانة استخدام خطاب الكراهية وجعله غير مقبول ثقافياً، كما يجب محاكمة القادة الذين يحرضون على الإبادة الجماعية ومنعهم من السفر دولياً وتجميد مواردهم المالية الأجنبية، ويجب تشويش المحطات الإذاعية التي تحض على الكراهية أو إغلاقها، وحظر الدعاية الكراهية ومصادرها من وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت ومعاقبة جرائم الكراهية على الفور (٣٥).

خامساً: التنظيم: يتم تنظيم الإبادة الجماعية دائماً بشكل رسمي من قبل الدولة، وغالباً ما يتم استخدام في ذلك الفعل ميليشيات وجهات غير رسمية لإنكار مسؤولية الدولة عن هذه الأفعال، وأحياناً يكون التنظيم غير رسمي من خلال عصابات يقودها مسلحون محليون.

سادساً: الاستقطاب: ويتم ذلك من خلال قيام المتطرفون بتكوين جماعات تعمل على بث الدعاية الاستقطابية من خلال وسائل الإعلام والمواقع التي تعود لهم.

سابعاً: التحضير: يخطط قادة الجماعات القومية أو الجناة لاستخدام وسائل معينة ضد المجموعة المستهدفة لغرض القيام بارتكاب الجريمة ضدهم، فيلجؤون إلى التعبيرات الملطفة لإخفاء نواياهم وللإشارة إلى أهدافهم، فهم يبنون الجيوش ويشترون الأسلحة ويدربون قواتهم وميليشياتهم، ويلقنون الناس عقيدة الخوف من المجموعة الضحية، وغالباً ما يزعم القادة أنه «إذا لم نقتلهم، فسوف يقتلوننا» مستخدمين الإبادة الجماعية على أنها دفاع عن النفس، وهناك زيادة مفاجئة في الخطاب التحريضي ودعاية الكراهية بهدف خلق الخوف من المجموعة الأخرى، لذلك يجب أن يشمل منع التحضير محاكمة المحرضين والمتآمرين لارتكاب الإبادة الجماعية، وكلاهما جريمة بموجب المادة (٣) من اتفاقية منع الإبادة الجماعية.

ثامناً: الاضطهاد: تتعرض أبسط حقوق الإنسان للانتهاك المنهجي من خلال عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والتهجير القسري، وغالباً ما يتم مصادرة ممتلكات الأفراد الضحايا، وفي بعض الأحيان يتم عزلهم في أحياء خاصة أو يتم ترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال أو يتم حصرهم في منطقة ضربتها المجاعة ويتضورون جوعاً، ويتم حرمانهم عمداً من الموارد مثل الماء أو الطعام من أجل تدمير المجموعة ببطء، ويتم تنفيذ برامج لمنع الإنجاب من خلال التعقيم القسري أو الإجهاض وأخذ الأطفال بالقوة من والديهم، كل هذه الأعمال المدمرة هي أعمال إبادة جماعية تحظرها اتفاقية منع الإبادة الجماعية، فهي أعمال إبادة جماعية لأنها تدمر عمداً جزءاً من مجموعة معينة، وفي هذه المرحلة يجب إعلان حالة الطوارئ للإبادة الجماعية (٣٦).

تاسعاً: الإبادة: إن أعمال الإبادة تبدأ وسرعان ما تتحول إلى عملية القتل الجماعي التي يطلق عليها قانوناً «الإبادة الجماعية» وذلك عندما ترعاها الدولة، فغالباً ما تعمل القوات المسلحة التابعة للدولة مع الجهات العدائية للقيام بالقتل، والهدف من الإبادة الجماعية هو قتل جميع أو جزء من أعضاء المجموعة المستهدفة، وعندما يكون الهدف منه تدمير أعضاء جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية فإن ذلك يعتبر إبادة جماعية، وإن استخدام الأسلحة النووية هو الفعل النهائي للإبادة الجماعية لأنه يهدف بوعي إلى تدمير جزء كبير من مجموعة

٣٥- د. جريجوري ستانتون، المراحل العشر للإبادة الجماعية، مرجع سابق.

٣٦- د. جريجوري ستانتون، المراحل العشر للإبادة الجماعية، مرجع سابق.



محلية، وأثناء الإبادة الجماعية النشطة لا يمكن وقف الإبادة الجماعية إلا بالتدخل المسلح السريع، ويجب إنشاء مناطق آمنة حقيقية أو ممرات هروب اللاجئين بحماية دولية.

عاشراً: الإنكار: الإنكار هو المرحلة الأخيرة التي تستمر طوال فترة الإبادة الجماعية وتتبعها دائماً، وهو من المؤشرات الأكيدة على وقوع المزيد من أفعال الإبادة الجماعية، حيث يقوم مرتكبو الإبادة الجماعية بنش المقابر الجماعية وحرق الجثث ويحاولون التستر على الأدلة وترهيب الشهود، فهم ينفون ارتكابهم أي جرائم من هذا النوع (٣٧).

ويوضح هذا النموذج العملي والتسلسلي أن هناك مسار معين لعملية الإبادة الجماعية، ويمكن للناس رؤية علامات الإنذار المبكر للإبادة الجماعية وأخذ الحذر منها، ويمكن أيضاً للقادة اتباع سياسات لمواجهة القوى التي تقوم بكل مرحلة من تلك المراحل، ويهدف هذا النموذج إلى وصف العمليات التي تؤدي إلى الإبادة الجماعية والإجراءات المعارضة لتلك العمليات.

وتكمن المشكلة في أغلب الأحيان التي تواجه نظام الإنذار المبكر في الاتصال غير الفعال لعلامات التحذير من المخاطر، ولذلك يجب إجراء مزيد من التحسينات لإزالة هذه المشكلة وغيرها من أنظمة الإنذار المبكر، وفي هذا المجال قدم المستشار الخاص للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية بعض المقترحات لمعالجة هذه المشاكل وفق ما يلي (٣٨):

أولاً: اتباع أساليب أكثر منهجية وتنظيم وتطويرها من خلال جمع المعلومات والإنذار المبكر والتقييم والتحليل والمشورة حتى يتم تزويد الدول الأعضاء في وقت مبكر بتوصيات أفضل للعمل المبكر. ثانياً: شحذ القدرات التحليلية المتكاملة وتقييم المخاطر ولا سيما تلك التي تركز بشكل خاص على منع الجرائم الفظيعة.

ثالثاً: دعم الترتيبات الإقليمية والدول الأعضاء في تنمية أنظمة الإنذار المبكر الفعالة.

وعليه يجب ربط الإنذار المبكر بشكل منهجي بعملية صنع القرار في وقت عمل مبكر، حيث إن ترابط التقييمات لعملية صنع القرار لم تواكب وتيرة تقدم القدرة العالمية بشكل ملحوظ، فيجب إنشاء آليات قادرة على ربط الدول الأعضاء والترتيبات الإقليمية والأمم المتحدة لنظام الإنذار المبكر، فمؤشرات الإنذار المبكر وتحذيرات المخاطر لا تكون فعالة إلا إذا أعقبها عمل، فالعمل المبكر ينقذ الأرواح ويمنع الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وغيرها من أشكال الضرر التي تترتب بسبب جرائم الإبادة على المدى الطويل وتحمي حقوق الإنسان الأساسية، وقد أظهرت الدراسات أن العمل المبكر للوقاية من الجرائم أكثر فعالية عندما يكون جزءاً من جهد واسع النطاق يبذل على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

ويشكل وجود مؤشرات الإنذار المبكر بمثابة رسائل إنذار مبكر حول احتمالية تحول بعض أوضاع الدول إلى صراع عنيف وحروب أهلية أو داخلية، ويتناول تقرير «مؤشر الدول الفاشلة» قياس درجة الاستقرار في الدول، يعرف هذا التقرير الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تكون غير قادرة على القيام بمسؤولياتها السياسية والاقتصادية

٣٧- د. جريجوري ستانتون، المراحل العشر للإبادة الجماعية، مرجع سابق.

38- Report of the Secretary-General, General Assembly Security Council, General Assembly Seventy-second session, 1 June 2018, Responsibility to protect: from early warning to early action, 6.

والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهي بذلك تنظر إلى الأمن من خلال المفهوم الواسع أو ما يسمى «الأمن الشامل» الذي يتناول الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمن.

الخاتمة

في ضوء الدراسة التي بحثنا فيها موضوع نظام الإنذار المبكر ودوره في منع جريمة الإبادة الجماعية توصلنا في الختام إلى بعض النتائج والتوصيات أهمها:
أولاً: النتائج:

إن نظام الإنذار المبكر يعتبر منظومة متكاملة تقوم على أساس تقييم الأوضاع وفق أساليب واستراتيجيات معينة، فهو يساعد على التنبؤ بأزمة وكارثة معينة للحيلولة دون وقوعها، أو على الأقل التقليل من حجم الخسائر التي تخلفها تلك الكارثة.

رغم الأهمية التي يتمتع بها الإنذار المبكر كنظام وقائي لمنع الصراعات والحد من مخاطرها وآثارها، ورغم أنه حظي باهتمام كبير قبل المجتمع الدولي الذي تجلّى في العديد من الجهود الدولية وعقد المؤتمرات الخاصة به واعتباره إطار عمل لعدد غير قليل من المنظمات الدولية والدول، إلا أن هذا الموضوع لم يحظى بأي اهتمام على المستوى الإقليمي وخصوصاً العراق الذي شهد تجارب سابقة من الصراعات وأعمال الإبادة الجماعية.

إن مؤشرات الإنذار المبكر تقوم بدور كبير في المساعدة على إدارة الأزمات والمخاطر الأمنية وبالتالي العمل على منع وقوع الكوارث ومنها جريمة الإبادة الجماعية، إلا أن نجاح هذا المؤشرات في أداء هذا الوظيفة يتوقف بشكل رئيسي على وجود التنظيم الإداري الجيد الذي يقوم على وجود آليات لتقديم معلومات دقيقة وموثوقة للجهات المعنية المصلحة وضمان الرقابة الإدارية والمؤسسية وكيفية التعامل مع هذه المعلومات.

كشفت الدراسة افتقاد المجتمع الدولي إلى اتفاقية دولية ملزمة خاصة بنظام الإنذار المبكر تكون ملزمة للدول، فعلى الرغم من أهمية الجهود الدولية في إطار نظام الإنذار المبكر إلا أن ما يؤخذ عليها هو افتقادها إلى القيمة القانونية الإلزامية هذا الأمر يضعف كثيراً من دور هذا النظام في الحد من الجرائم ويضعف الجهود الدولية المبذولة لمنع جريمة الإبادة الجماعية.

كما كشفت الدراسة وجود بعض التحديات التي تحول دون تطبيق نظام الإنذار المبكر وأداؤه لدوره على الوجه الصحيح، ومن أهم تلك التحديات ضعف الدعم المالي المخصص لهذا النظام، وانعدام التنظيم الإداري والتشريعي على المستوى الوطني وعدم إيلائه أي أهمية في نطاق منع جريمة الإبادة الجماعية.

التوصيات:

ضرورة إجراء مزيد من الدراسات للمفاهيم العلمية والتجريبية لنظام ومؤشرات الإنذار المبكر وطبيعة العلاقة بينه وبين منع جريمة الإبادة الجماعية، من أجل التنبؤ الدقيق بخطورة تلك الجريمة في الوقت المناسب من أجل تقديم النصائح والحلول الاستباقية وإمكانية تطبيق وتطوير أنظمة إنذار مبكر فعالة في سياق التعاون الدولي والوطني.

تشجيع الدول التي ليس لديها أنظمة إنذار مبكر -ومنها العراق- على تطبيق هذا النظام وتوفير الدعم اللازم

لأنشاء وتفعيل مثل تلك الأنظمة الوقائية لمنع جريمة الإبادة الجماعية. نشر المبادئ التوجيهية لتطبيق للإنذار المبكر الفعال على المستويين الدولي والإقليمي لضمان العمل به على نطاق واسع لا سيما في الدول والمناطق التي تشهد صراعات ونزاعات مستمرة. ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي بتبني واعتماد اتفاقية دولية (ملزمة) خاصة بنظام الإنذار من الكوارث لان اعتماد هكذا اتفاقية ستعمل دون شك على التقليل من مخاطر الإبادة الجماعية.

المراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: المصادر باللغة العربية:

- د. إبراهيم بن عبد العزيز اللحيدان، دور مؤشرات الإنذار المبكر الرئيسة في إدارة الأزمات، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، المجلد(١)، العدد التعريفي، الرياض، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
- أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (ب.ط)، ١٩٧٩.
- د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٢.
- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة والصاح العربية، تحقيق احمد عبدالغفور عطار، المجلد(٢)، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ١٩٨٧.
- خالدة ذنون مرعي وآخرون، نظام الإنذار المبكر ودوره في الحد من مخاطر الكوارث، مجلة جامعة دهوك، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(٤٦)، العدد(١)، ٢٠٢١.
- د. سامي إبراهيم الخزندار، نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات «التطور والمفاهيم والمؤشرات»، مجلة المفكر، العدد(٧)، ٢٠١٨.
- سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦-٢٠٠٥.
- عاطف النويصر، المعوقات الإدارية التي تواجه الأجهزة الأمنية في التعامل مع الأزمات، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٣-٢٠٠٢.
- د. عامر حسن فياض، البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث في مشكلات وتجارب في العالم، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مؤسسة الإهرام، القاهرة، ١٩٩٣.
- علي حسين، الأمن القومي وأثره بالسياسة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨١.
- محمد أحمد الطيب هيكل، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.
- محمد فتحي محمود، الإدارة العامة المقارنة، (د. ن)، الرياض، ١٩٩٧.

ثالثاً: المصادر باللغة الإنكليزية:

David Nyheim and John Sislin, Infocus programme on crisis response and revonstruction, recovery and reconstruction department, geneva, january, 2002.

Edward J. Laurance, Light Weapons & Intrastate Conflict: Early Warning Factors & Preventive Action, Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, (New York: Carnegie Corporation of New York, 1998.

Jonathan Bundy, "Crises and Crisis Management Integration", Journal of Management, Arizona State University, 2017.

MAJ Stephen Matthew Wisniew, Early Warning Signs and Indicators to Genocide and Mass Atrocity, School of Advanced Military Studies, United States Army Command and General Staff College, Fort Leavenworth, Kansas, 2012.

Misse Wester and Malin Mobjork , "A Brief Survey of the Work Being Performed by Crisis Organizations in European Union Member States on Climate Change Effects". Journal of Contingencies and Crisis Management, Vol. 25, N.4, December 2017, P-P: 364-368.

Report of the Secretary-General, General Assembly Security Council, General Assembly Seventy-second session, 1 June 2018, Responsibility to protect: from early warning to early action.

Shaw, Martin. War & Genocide. Cambridge, MA: Polity Press, 2003.

Administrative organization for the application of the early warning system and its role in managing and confronting security crises

Assistant Professor Dr

Nadheer Thabet Mohammed Ali

Imam A,Adhum University College – Baghdad

Abstract:

The crime of genocide is not a sudden crime, but rather it is the result of a long-term and deliberate process that can be stopped and confronted before the acts of genocide and killing begin. Genocide and stop its impact before it reaches that stage, and among these procedures is what is known as the early warning system, which is an assessment of the possibility of a conflict erupting or the possibility of a certain escalation within a certain framework of the acts constituting the crime of genocide.

Early warnings are usually guided by an assessment of past risks in countries or regions at high risk of humanitarian crimes, where action to prevent future genocide requires an understanding of how these



events may occur, including considerations of warning signs and human behaviors that make Genocide crimes are probable and possible.

The early warning system is used as a continuous process divided into several stages that are subject to continuous review, and each of these stages represents a different type of information collection and analysis within different periods of time that together constitute a transparent and repeatable process that meets the information requirements for early warning and effective prevention of the crime of genocide .

Keywords: (administrative organization - early warning - indicators - crisis management - genocide - risk assessment).